



European Union

europa.eu



Union pour la Méditerranée
Union for the Mediterranean
الإتحاد من أجل المتوسط



The Hashemite
Kingdom of
Jordan

الإعلان الوزاري

لوزراء التجارة في دول الاتحاد من أجل المتوسط (19 مارس/آذار 2018، بروكسل)

1. اجتمع وزراء تجارة دول الاتحاد من أجل المتوسط (UFM) في المؤتمر الوزاري العاشر حول التجارة (المشار إليه بـ "المؤتمر الوزاري") المنعقد في بروكسل بتاريخ 19 مارس/آذار 2018، تحت الرئاسة المشتركة للاتحاد من أجل المتوسط لمعالي السيدة سيسيليا مالمستروم، المفوضة الأوروبية لشؤون التجارة، عن الاتحاد الأوروبي، ومعالي المهندس يعرب القضاة وزير الصناعة والتجارة والتموين، عن المملكة الأردنية الهاشمية، بحضور السيد خورخي بوريغو، الأمين العام بالنيابة للاتحاد من أجل المتوسط.
2. أتى انعقاد هذا المؤتمر الوزاري بعد المؤتمر الوزاري التاسع لوزراء التجارة في دول الاتحاد من أجل المتوسط المنعقد في نوفمبر/تشرين الثاني من عام 2010. وقد أشار الوزراء خلال هذه الدورة العاشرة إلى وجود تطورات هامة ضمن العلاقات التجارية الثنائية بين أعضاء دول الاتحاد من أجل المتوسط على مدار الثمان سنوات الماضية، التي تلت انعقاد المؤتمر الوزاري في دورته التاسعة. كما تمت الإشارة إلى وجود فرص كبيرة يمكن الاستفادة منها واستغلالها. وأكد الوزراء على أهمية التأسيس على نتائج العمل الإقليمي المنجز منذ ذلك الحين وتطوير مبادرات أخرى لتسهيل وزيادة تدفقات التجارة والاستثمار وتعزيز عملية التكامل الاقتصادي ذات المنفعة المتبادلة في منطقة البحر الأبيض المتوسط للدفع قدماً بالعلاقات ذات المنفعة المتبادلة.
3. شدد الوزراء على أهمية تشجيع الفاعلين الاقتصاديين من ضفتي البحر المتوسط الشمالية والجنوبية – وخارجها- للاستفادة بشكل أكبر من الإمكانيات التي توفرها التجارة والاستثمار والشراكة الاقتصادية الأوروبية-متوسطية. وأكدوا على الهدف المتمثل في استكمال وتعزيز منطقة التجارة الحرة للاتحاد من أجل المتوسط. كما شددوا على الحاجة إلى تحقيق تنفيذ أكثر فعالية للاتفاقيات الثنائية والإقليمية القائمة في جميع أنحاء منطقة البحر الأبيض المتوسط والعمل على تجنب اعتماد عوائق جديدة أمام التجارة والاستثمار، والتعاون من أجل إزالة العوائق الحالية. وفي

الوقت نفسه، أقر الوزراء بأن بعض الشركاء يرغبون في تحديث هذه الاتفاقيات لتوسيع نطاقها ورفع مستوى التحرير المتبادل، بما في ذلك ما يتعلق بالمنتجات الزراعية والسمكية والخدمات والاستثمار وكذلك تعميق الالتزامات بشأن القواعد الأساسية التي تحكم السياسة التجارية في القرن الواحد والعشرين للمساهمة في التنمية المستدامة في المنطقة. وأقر الوزراء أيضا باهتمام شركاء آخرين في الاتحاد من أجل المتوسط باتخاذ نهج تدريجي نحو إقامة علاقات تجارية أعمق وأشمل فيما بينهم.

4. رحب الوزراء بالتقدم المحرز في تنفيذ اتفاقيات الشراكة الأوروبية-متوسطية الثمانية بين الاتحاد الأوروبي والشركاء المتوسطيين، ودعوا إلى بذل مزيد من الجهود لتحقيق استغلال أمثل للفرص المتاحة لتعزيز التجارة المتبادلة والتواصل الإقليمي. كما رحب الوزراء بالمفاوضات الجارية مع بعض الشركاء وذلك لتطوير الاتفاقيات القائمة إلى اتفاقيات تجارة حرة معمقة وشاملة. واتفق الوزراء على النظر في طرق أخرى لتعميق العلاقات التجارية والاستثمارية بين الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط.

5. كما شجع الوزراء على إحراز مزيد من التقدم في تحرير التجارة داخل المنطقة، بما في ذلك بين الشركاء المتوسطيين. ورحبوا بالتقدم المحرز بين أعضاء اتفاقية أكادير نحو توثيق التكامل التجاري جنوب-جنوب وجنوب-شمال. وأشاروا إلى القرار السياسي المتعلق بتوسيع عضوية اتفاقية أكادير لتحقيق المستوى المطلوب من التكامل الاقتصادي وتحرير التجارة بين الدول العربية والمنطقة الأوروبية-متوسطية.

6. شدد الوزراء على أهمية دعم المفاوضات وتنفيذ اتفاقيات التجارة المستقبلية من قبل الشركاء المتوسطيين وذلك من خلال المساعدات المرتبطة بالتجارة لضمان استفادتهم الكاملة من فتح الأسواق.

7. أقر الوزراء بالتقدم المحرز في مجال التقارب التشريعي والجهود الكبيرة المبذولة من الجانبين، بما في ذلك بناء القدرات وتحديث جودة البنية التحتية، مع الاعتراف في الوقت نفسه بصعوبات الوفاء بالشروط المطلوبة لإبرام اتفاقيات تقييم المطابقة وقبول المنتجات الصناعية (ACAAs). وشددوا على أهمية الاستفادة من الخبرات التي تم جمعها حتى الآن من أجل وضع خارطة طريق مشتركة ونهج على المقاس لتحسين بنية العملية ونتائجها، وذلك من أجل دعم التجارة على نحو كاف في المجالات ذات الأولوية المحددة. كما أقر الوزراء أنه بالنسبة لبعض هذه القطاعات يبقى هدف تحقيق تقييم المطابقة وقبول المنتجات الصناعية (ACAAs) طويل المدى. وفي الوقت نفسه، ارتأى الوزراء الحاجة إلى مراجعة عملية تقييم المطابقة وقبول المنتجات الصناعية (ACAA) لاستكشاف

الخطوات الوسيطة وغيرها من المبادرات من أجل تقارب المتطلبات الفنية والتي بدورها تسهل الدخول المتبادل إلى الأسواق.

8. فيما يتعلق بمتطلبات **الصحة والصحة النباتية (SPS)**، أكد الوزراء أهمية سلامة الأغذية والمعايير الصحية للحيوانات والنبات والدور الذي يمكن أن تلعبه قضايا الصحة والصحة النباتية في زيادة التدفقات التجارية في المنطقة. ودعا الوزراء إلى إنشاء **مجموعة عمل إقليمية معنية بالتعاون في مجال الصحة والصحة النباتية (SPS)** لوضع خطة عمل تروم تعزيز التبادل المنتظم للمعلومات والمشاورات وتبادل أفضل الممارسات بين أعضاء الاتحاد من أجل المتوسط لتطوير خطة الصحة والصحة النباتية (SPS) بغية استكمال العمل الثنائي وبناء القدرات في هذا المجال.

9. أيد الوزراء **خطة العمل المعنية بمكافحة القرصنة والتقليد** التي تم تطويرها في إطار برنامج العمل المتفق عليه في الاجتماع الوزاري التجاري التاسع، ودعوا إلى التعاون في تنفيذه.

10. كما أيد الوزراء **خطة العمل لتعزيز التعاون القطاعي**، التي تمت صياغتها في إطار برنامج العمل الذي عقب المؤتمر الوزاري التاسع حول التجارة ، وأكدوا مجددا على أهمية التعاون القطاعي في المجالات ذات الاهتمام المشترك لدول أعضاء الاتحاد من أجل المتوسط، ولا سيما في أربعة قطاعات محددة وهي: خدمات وتكنولوجيا السلع البيئية (بما فيها تلك المتعلقة بتغير المناخ والطاقة المتجددة والنجاعة الطاقية)؛ المنسوجات والملابس؛ السيارات؛ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (بما في ذلك الاقتصاد والمجتمع الرقمي). وأشاروا إلى أهمية إشراك القطاع الخاص لضمان تحقيق نتائج المثمرة.

11. فيما يتعلق **بمجموعة إجراءات تيسير تجارة المنتجات الفلسطينية مع الشركاء الأوروبي-متوسطين الآخرين للعام 2010**، والتي تم التصديق عليها في المؤتمر الوزاري التاسع، شكر الوزراء الاتحاد الأوروبي لإعداد تقرير حول التقدم في سير العمل الفني وأشاروا إلى أن الاتحاد الأوروبي يعتزم إعداد تحديثات لهذا التقرير والعمل على إجراءات ملموسة لتسهيل التجارة الفلسطينية وإعداد تقرير من أجل تقديمه خلال المؤتمر الوزاري الذي سينعقد عام 2019. وأخذاً في الاعتبار الحاجة الملحة لتسهيل التجارة الفلسطينية، دعا الوزراء إلى تقديم سريع وجوهري في تنفيذ مجموعة إجراءات تيسير تجارة المنتجات الفلسطينية مع الشركاء الأوروبي-متوسطين الآخرين للعام 2010. وأشار الوزراء إلى الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي للمساعدة في إزالة العقبات التي تعترض التجارة الفلسطينية وتعزيز تنفيذ مجموعة التدابير للعام 2010 وعزمه على عقد اجتماعات مع الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني.

12. اعتبر الوزراء أن الاتفاقية الإقليمية الحالية بشأن قواعد المنشأ التفضيلية الأوروبية متوسطة (اتفاقية PEM) هي أداة فعالة لتيسير التجارة في المنطقة. في الوقت نفسه، أقرّوا بأن القواعد الحالية لم تعد تعكس الأنماط والممارسات المعمول بها حالياً في مجال الأعمال، مما يضع المنطقة في وضع غير مواتٍ مقارنة بالتكتلات التجارية الأخرى التي تعتمد إجراءات وقوانين أكثر حداثة. وأشار الوزراء إلى أن قواعد المنشأ ستحتاج إلى تعديل من أجل الاستجابة بشكل أفضل للواقع الاقتصادي، وأكدوا من جديد التزامهم الراسخ بعملية التحديث الجارية، أخذين في عين الاعتبار مصلحة جميع أعضاء الاتفاقية المذكورة. واتفقوا على تقديم مجموعة منقحة من القواعد اعتماداً على الاقتراح الذي قدمته أمانة اللجنة المشتركة للاتفاقية، الأمر الذي سيحسن إمكانات الفاعلين الاقتصاديين من جميع القطاعات للاستفادة من الفرص التجارية الجديدة على الرغم من عدم إمكانية حل جميع القضايا في هذه المرحلة على الصعيد الإقليمي. ودعا الوزراء إلى الانتهاء من عملية مراجعة اتفاقية قواعد المنشأ التفضيلية الأوروبية المتوسطة (اتفاقية PEM) في عام 2018 حتى يتسنى للفاعلين الاقتصاديين الاستفادة من قواعد أكثر حداثة ومرونة وسلاسة، مع العمل على تطوير التجارة الإقليمية.

13. أبرز الوزراء العلاقة الوثيقة بين تعزيز التجارة وتحسين الاستثمار. وأقرّوا بالتقدم الذي أحرزه شركاء الاتحاد من أجل المتوسط في تطوير بيئة الاستثمار لديهم وأعربوا عن عزمهم على تحسين بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار بما في ذلك بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف زيادة جاذبية المنطقة للاستثمار، لا سيما في القطاعات الإنتاجية من أجل تنويع الاقتصاد ورفع مستويات التوظيف. وفي هذا السياق، يعتبر مناخ الاستثمار المحفز أداة فعالة للاستفادة من الفرص التي توفرها الخطة الأوروبية للاستثمار الخارجي. إضافة إلى ذلك، شدد الوزراء على ضرورة رفع الوعي بين أوساط الأعمال في الاتحاد من أجل المتوسط في ما يخص الفرص التي تتيحها الشراكة التجارية للاتحاد من أجل المتوسط. كما شجع الوزراء مبادرات جديدة في هذا الصدد، لا سيما في مجال تيسير الاستثمار والممارسات التنظيمية الجيدة.

14. أكد الوزراء مجدداً على أهمية إشراك منظومة الأعمال والفاعلين الاقتصاديين في الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل في البحر المتوسط، بما في ذلك غرف التجارة و/ أو الصناعة ذات الصلة، ومنظمات ترويج التجارة، في تحديد وتنفيذ برنامج إصلاح التجارة والاستثمار الإقليميين. وشجعوا تنظيم اجتماعات بين الحكومات ورجال الأعمال وبين رجال الأعمال فيما بينهم في المنطقة، وكذلك في إطار التعاون القطاعي المرتقب، والتأسيس على المبادرات الإقليمية الجارية و / أو المخطط لها. وأعرب الوزراء عن رغبتهم في تنظيم منتدى أعمال للاتحاد من أجل المتوسط (UfM) في المستقبل.

15. أطلق الوزراء مكتب دعم تسهيل التجارة "يوروميد". وأشار الوزراء إلى أن إنشاء مكتب دعم تسهيل التجارة "يوروميد" في إطار آلية تيسير التجارة والاستثمار بمنطقة البحر الأبيض

المتوسط (TIFM) بالشراكة مع مركز التجارة الدولي، يعتبر أحد المبادرات الرئيسية لتعزيز شراكة التجارة الأور و متوسطة التي تم إقرارها في المؤتمر الوزاري التاسع. اليوم، معلومات الوصول إلى الأسواق فيما يتعلق بتسعة شركاء أصبحت شفافة ويمكن الحصول عليها مجاناً. يمكن لأي فاعل تجاري أن يستشير مكتب دعم تسهيل التجارة يوروميد لمعرفة المزيد عن الرسوم الجمركية والمعايير والمتطلبات الإلزامية الأخرى وإحصائيات التجارة وغيرها و/أو الاتصال بشبكة من الخبراء الفنيين للاستفسار بشكل أكثر تفصيلاً. وفي السياق ذاته، شجع الوزراء المشاركة النشطة لجميع الشركاء الأورومتوسطين، من خلال شبكة نقاط الاتصال الوطنية التابعة لرابطة آلية تيسير التجارة والاستثمار بمنطقة البحر الأبيض المتوسط (TIFM) وذلك في كل من محاور آلية تيسير التجارة والاستثمار بمنطقة البحر الأبيض المتوسط (TIFM) من أجل استغلال إمكاناتها بالكامل، بما في ذلك التحديثات المنتظمة للبيانات، والاستجابات ذات الجودة العالية في الوقت المناسب للاستفسارات الواردة وضمان الرؤية الواضحة والوعي الشامل بالآلية.

16. رحب الوزراء بالدعم الذي قدمته الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط في إطار آلية تيسير التجارة والاستثمار بمنطقة البحر الأبيض المتوسط (TIFM). كما شددوا على دور الأمانة في تطوير مبادرات ملموسة إضافية لتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي والتعاون في إطار مجتمع الأعمال للاتحاد من أجل المتوسط (UfM).

17. ارتأى الوزراء متابعة تنفيذ نتائج هذا المؤتمر الوزاري العاشر في اجتماعات كبار المسؤولين عن التجارة في الاتحاد من أجل المتوسط وفي إطار مجموعات العمل الفنية الأخرى.

18. أقر الوزراء بالحاجة إلى عقد لقاءات منتظمة فيما بينهم واتفقوا على الاجتماع مجدداً في عام 2019 لاستعراض التقدم المحرز في تطوير البرنامج التجاري للاتحاد من أجل المتوسط.